

حكم الدال زبرجد ، و اشتقاق الزبرج  
وأسبقيه المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

أحمد غرس الله

أستاذ مكلف بالدروس بقسم اللغة العربية وآدابها.

جامعة منتوري - قسنطينة.

### ملخص:

تعد هذه، إحدى المسائل النحوية والصرفية الكثيرة، التي طرحها "أبو العلاء المعري"، في رسالة الغفران وعالجها بطريقة متميزة؛ مزج فيها بين الأسلوب الأدبي والأسلوب العلمي. كان يتخيّر المسألة التي يجد له فيها رأياً مخالفاً لغيره، ويثيرها مع الشعراء والعلماء في شكل حوار في أدبي، يجريه على لسان بطل رسالة الغفران، في رحلته المتخيلة إلى العالم الآخر. حيث لقي الشعراء وعلماء اللغة، فسألهم وناقشهم في المسائل اللغوية المشكّلة، بمهارة علمية وذكاء وفهم؛ لإتبات رأي وتفنيد آخر، أو لتصحيح خطأ لغوي عند شاعر، أو نقد رواية شعر.

وليس هدف البحث هاهنا التعريف بطريقة "أبي العلاء" في معالجة اللغة، وإنما ذكرت ما ذكرت ليعلم القاريء أن "أبا العلاء" ليس أدبياً أو شاعراً وكفى، وإنما هو من علماء اللغة أيضاً. وقد تتبّع البحث مناقشته لحكم الدال في (زبرجد). من حيث الأصالة والزيادة، وكذا أسبقيه الزبرجد على الزبرج. واستجلى رأيه في ذلك كله، من خلال مناقشة علمية دقيقة، أجراها "أبو العلاء" مع الشاعر "عمر بن أحمد الباهلي". وقد أفضت به تلك المناقشة إلى الإدلاء برأي متفق مع المذهب البصري في مسألة الأصل والفرع بين الفعل والمصدر.

### **The Rule of the Letter "d" in the Word "Zabrdjad" the Etymology of the Word "Zibirridj", and the Precedence of the Infinitive over the Verb according to Abu Alalaa Almaari**

#### **Abstract:**

This is one of the numerous syntactic and morphological issues raised by Abu Alalaa Almaari in his work "Rissalatu Al Ghofran" (the Message of Forgiveness). He treated the question in his own particular way using both a literary style and a scientific one. He used to select any point on which he disagreed with others and made the hero of the Message of Forgiveness raise it with poets and men of knowledge in the form of a literary and artistic dialogue during his fictitious trip to the other world. In this imaginary trip, the hero met with poets and linguists with whom he discussed some problematic linguistic issues with a lot of scientific skill to support the ideas of some and to refute those of others or to correct a common grammatical mistake made by a poet or to criticize a poetic narration.

طرق أبو العلاء هذه المسألة من خلال شطر بيت للشاعر المخضرم، "عمرو بن أحمر" الباهلي، في رائيته التي مطلعها(1):

عُوجُوا فَحَيُّوا أَيُّهَا السَّفَرُ \*\*\* أَمْ كَيْفَ يَنْطِقُ مَنْزِلٌ قَفْرٌ.

حيث حاورَ الشاعرَ (2)، فسأله في مسائل مختلفة تتعلق بذكر أسماء وألفاظ وعبارات، اختلفَ في فهمها، فأراد أن يُدليَ برأيه فيها، ولكن على لسان الشاعر نفسه، باعتباره عربيًا فصيحًا يستشهد بشعره، كما تَعَوَّد أن يفعل في معظم المسائل اللغوية التي تناولها في رسالة الغفران. كل ذلك بأسلوب أدبي شيق يَبهر القارئ ويشده إليه، كي لا يتبرمَ بالمناقشات اللغوية، فلا يشعر إلا وهو يتابع تحليل المسألة اللغوية ومناقشتها دون سأم أو ملل.

بدأ أبو العلاء هذه المسألة بالوقوف عند هذا الشطر:

وَمُجَلِّجٌ دَانَ زَبْرَجْدُهُ

في البيت الثاني والعشرين من القصيدة المشار إليها، شارحًا معناه على لسان "ابن القارح" مع الشاعر، ليصل من ثمَّ إلى غرضه الأساس المتمثل في كلمة (زَبْرَجْد)؛ أهْيَ أصلٌ أم فرغٌ على أصلٍ؟ أو بتعبير آخر، هل هي خماسية أصلية، أم هي رباعية مُلحقةٌ بالخماسي؟

قال أبو العلاء محاورًا الشاعر، على لسان ابن القارح بطل الغفران:

«وقولك: \* وَمُسِيقَةٌ دَهْمَاءُ دَاجِنَةٌ \* ما أردتَ به؟

وقولك: \* وَمُجَلِّجٌ دَانَ زَبْرَجْدُهُ \*

فيقول "ابنُ أَحْمَرَ": .....

وأما المُجَلِّجُ الدَّانِي زَبْرَجْدُهُ، فهو العودُ، وزَبْرَجْدُهُ ما حُسِّنَ منه، أما تَسْمَعُ القائل يُسَمِّي ما تَلَوْنَ من السَّحابِ، زَبْرَجًا؟ وَمَنْ رَوَى: مُجَلِّجٌ - بكسر الجيم - أراد السحاب»(3).

تجدر الإشارة في البداية إلى أن (الزَّبْرَجْدَ) يُعد - في نظر بعض العلماء - من الألفاظ التي انتقلت إلى اللغة العربية بفعل احتكاك العرب بغيرهم. فهو مما عَرَّبَهُ العرب واستَعْمَلُوهُ في كلامهم، فصار من لغتهم. ففي كتاب "الجوالقي" ما يشير إلى

حکم الدال في زَبْرَجِد، واشتقاق الزَّبْرَجِد، وأسبقية المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

هذا، قال: «وَالزَّبْرَجِدُ معروف. وَالزُّمْرُدُ بالذال مُعْجَمَةٌ، وهما أعجميان مُعْرَبَان» (4). لكنه لم يذكر معنى الزَّبْرَجِدِ، ولم يشير إلى أصله. وتبعه "الحفاجي"، فلم يزد على الإشارة إلى أنه مُعْرَبٌ (5).

وذكرت "فاطمة الحبابي"، في رسالة لها عن لغة أبي العلاء المعري في رسالة الغفران، معنى هذا اللفظ؛ بأنه من الأحجار الكريمة. وهو كذلك في معاجم اللغة، كما سيحيى بعد قليل. لكنها نسبت إلى "الحفاجي" في "شفاء الغليل" أن الزَّبْرَجِدَ أعجمي مُعْرَبٌ عن الفارسية (6). وليس في "شفاء الغليل" إلا ما ذكرته قبل قليل.

وشرح "ابن منظور" معنى "الزَّبْرَجِد" بـ (الزُّمْرُد)، من الأحجار الكريمة، وأورد عن "ابن جني" أنه جاء (الزَّبْرَجِدُ) مقلوبًا بهذه الصورة التي تقدمت فيها الدال على الجيم، في ضرورة الشعر (7).

ليس في كلام أبي العلاء - في النص المتقدم - ما يشير إلى أن هذا اللفظ أعجمي؛ فقد ناقش ما يتعلق باشتقاقه كأنه عربي أصيل - ولا أظن أن أبا العلاء يجهل أصل هذا اللفظ الكثير الاستعمال في زمانه وقبله، لكن العرب كانت إذا عمدت إلى لفظ أعجمي - مما تحتاج إليه في حياتها - فعزته، استعمله الناس بكثرة في كلامهم متناسين أصله الأعجمي، حتى يصير كأنه جزء من لغتهم (8)؛ فيكون بعد ذلك أعجمي الأصل، عربي الاستعمال.

ذلك لأنهم كانوا إذا عزبوا لفظًا أضعفوا عليه - في الغالب - حلة عربية، عن طريق تغييره في الجانب الصوتي، لينسجم في الأداء مع كيفية النطق في اللغة العربية. وتغيير بنائه - إذا اقتضت الحال ذلك - لإحاقه بالأوزان العربية (9). فإذا تم ذلك كله ألف الناس ذلك اللفظ الأعجمي. واستعملوه في كلامهم وفي أشعارهم كأنه أصيل في لغتهم. لذلك قال "ابن جني": «واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب» (10).

على أن أبا العلاء لم يشير إلى الأصل الذي كان عليه (زبرجد) في الفارسية، ومرد ذلك - فيما يبدو - لإيلافه إياه في اللغة المستعملة في عصره. وهو الأمر

حکم الدال في زَبْرَجِد، واشتقاق الزَّبْرَج، وأسبقية المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

الذي جعله يعامله معاملة الألفاظ العربية الأصيلة، فتحدّث عنه مقرونًا بـ (الزَّبْرَج) القريب منه، باحثًا اشتقاقهما، مُبيِّنًا أيُّهما أسبقُ في الوضع من الآخر؛ إذ يبدو أن أحدهما أصل والآخر فرع عليه. وناقش ذلك كله بأسلوب العالم المحيط بعلم التصريف.

والزَّبْرَجُ هو ما تلَوَّنَ من السحاب كما شرحه أبو العلاء في النص السابق. وشرحه "ابن منظور" بأنه الوَشْي، والذهب، والسحاب الرقيق الملوَّن بالأحمر لا ماءً فيه. قال: «وزَبْرَجُ الدنيا: غرورها وزينتها... وزَبْرَجُ الشَّيء: حَسَنُهُ، وكل شيء حسنٍ زَبْرَجٌ» (11).

قال أبو العلاء بعد أن فرغ من شرح مفردات شطر البيت السالف الذكر، "العَمْرُو بن أحمد": «فيعجب الشيخ: [ابن القارح] من هذه المقالة، ويقول: كأنك أيها الرجل، وأنت عربي صميم يُسْتَشْهَد بألفاظك وقريضك، تزعم أن الزَّبْرَجِدَ من الزَّبْرَج، فهذا يقوي ما ادعاه صاحب (العَيْن) (12) من أن الدال زائدة في قولهم: صَلَخْدَم، وأهل البصرة ينفرون من ذلك» (13).

في هذه الفقرة المقتبسة من رسالة الغفران عبارات تَسْتَوْقِفُ الباحث وتدعوه إلى التأمل؛ فقوله: (كأنك أيها الرجل وأنت عربي صميم) يُشْعِرُ بأن أبا العلاء قد تناسى الأصل الفارسي للزَّبْرَجِد؛ فهو يستشهد لصحته في العربية بشاعر فصيح "كعمرو بن أحمَر".

وقوله: (تَزْعُمُ أن الزَّبْرَجِدَ مِنَ الزَّبْرَج)، يُبَيِّرُ في ذهني القاريء مسألة الأصل والفرع بين هذين اللفظين. وأنه ينكر منذ البداية أن يكون الزَّبْرَجِدُ مشتقًا من الزَّبْرَج، كما قد يتبادر إلى الأذهان؛ بسبب وجود الدال في أحدهما وانعدامها في الآخر، فتوهم بأنها زائدة في الفرع، وسيأتي بيان هذا بعد قليل إن شاء الله.

وقوله: «فهذا يقوي ما ادعاه صاحب العين... صَلَخْدَم»، يُشِيرُ إلى مخالفته للتحليل، في شأن الدال من هذا اللفظ. فمعنى (ادِّعَاهُ) هنا، أن ما ذهب إليه التحليل في تلك الدال دعوى بلا دليل.

حکم الدال في زَبْرَجِد، واشتقاق الزَّبْرَج، وأسبقيه المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

وقوله: «وأهل البصرة يَنْفَرُونَ من ذلك»، حيث ذكرت محققة الغفران أن (البَصْرَةَ) اِخْتَلَفَ رَسْمُهَا بين النسخ المخطوطة، وأنه جاء في إحداها: (أهل البَصِيرَةِ). وهو ما اختاره أنا وأرجحه، لأن (البَصْرَةَ) يُضَعَّفُهَا السِّياقُ؛ ذلك لأن الخليل هو أستاذ البصريين في اللغة والنحو، ونفورهم مما ذهب إليه أستاذهم، إن كان يُقْبَلُ اِحْتِمَالاً، فهو بعيدٌ في المعقول، وما أجدره أن يكون كذلك.

أما (أهل البَصِيرَةِ)، فهو في نظري أنسب للسياق لأن معناه عندي، أهل النظر والعلم باللغة، من البَصْرَةَ كانوا، أو من غيرها. وهو بهذا كأنه يجعل الخليل منفردًا برأي لا يُوافقُه عليه أحد. وهو ما يُوافق غرض أبي العلاء ها هنا.

فإذا عدنا الآن إلى قول أبي العلاء في الفقرة السابقة، وجدناه يطرح مسألة الأصل والفرع بين (الزَّبْرَجِد) و(الزَّبْرَج). ويُثَبِّتُ أن الدال في (زَبْرَجِد) أصلية غير زائدة، وهي ليست من حروف الزيادة على كل حال. وعليه يكون الاسم خماسيًا مجردًا مثل (فَرَزْدَق)، لا مُلْحَقًا بالخماسي كما قد يُظَنُّ، وهذا في الحقيقة مذهب "سيبويه"؛ الذي مثل ب(زبرجد) للاسم الخماسي الذي لا زيادة فيه، إلا أنه لم يشر إلى أنه فارسي مُعَرَّب.

قال "سيبويه": «والحرف من بنات الخمسة غير مزيد يكون على مثال فَعَلَّل في الاسم والصفة. فالاسم: سَفْرَجَل، وَفَرَزْدَقُ وَزَبْرَجِدُ، وبنات الخمسة قليلة. والصفة نحو: شَمْرَدَل، وَهَمْرَجَل، وَجَنْعَدَل» (14).

فكلام سيبويه صريح، وقد جعل (زَبْرَجِدًا) مثل (فَرَزْدَقِ) و(سَفْرَجَلِ). وكلها على مثال (فَعَلَّلِ).

هذا، ربما ما تبنَّاهُ أبو العلاء، وإن لم يصرح به؛ فقد ذهب إلى أن الدال في (زَبْرَجِدِ) غير زائدة، وأثبت غلط من يظن أن (الزَّبْرَجِدَ) مشتق من (الزَّبْرَج)؛ مستدلاً على ذلك بأن القاف تسقط من (فرزدق)، في التصغير فيقال (فُرَيْرِدُ)، وتسقط في الجمع فيقال (فَرَاذِدِ). وهي أصلية غير زائدة. فكذلك الدال في (زَبْرَجِدِ). وهو بهذا يستبعد زيادة الدال في (صَلْحَدِمِ)، مخالفًا بذلك رأي الخليل الذي يعدها زائدة، على ما صرح به أبو العلاء في رسالة الغفران - وإن لم أعثر

حکم الدال في زَرْجِد، واشتقاق الزَّجج، وأسبقية المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

على رأي الخليل هذا في الكتاب، ولا في غيره من المصادر التي عدت إليها مُسْتَقْصِيًّا. وأبو العلاء ثقةٌ على كل حال، لا أشك في صحة ما يرويه؛ لِمَا عَلِمْتُ من سَعَة اطلاعه وصدقه في كل ما تقدم. ف(زَرْجِد) مثل (صَلْخَدَم)، كلاهما على مثال (فَعَلَّلِ)، إلا أن الأول اسم، والثاني صفة مثل: (شَمَرَدَلِ)، و(هَمْرَجَلِ)، و(جَعْنَدَلِ)، التي مثل بها سيبويه للصفة من الخماسي غير المزيد (15).

يبدو أن (صَلْخَدَمًا) عربي أصيل؛ إذ لم أجد إشارة إلى أنه أعجمي في كل المصادر التي وقعت عليها يدي. يُقَوِّي هذا عندي، كونه من الكلمات نابعة من البيئة العربية الصحراوية؛ فهو مما يوصف به ما له أهمية كبيرة في حياة العرب في الجاهلية، إنه من أوصاف الجمل.

ومعنى الصلخدم في معاجم اللغة هو «الجمل الماضي الشديد، وقيل الميم زائدة. والصلخدم: الصُّلْبُ القوي» (16). وعن "ابن منظور أن الأزهرى قال: «الصَّلْخَدَمُ حُمَاسِيٌّ أصله من الصَّلْخَمِ والصَّلْخَدِ...» ويقال هو كلمة خماسية أصلية اشتبهت الحروف والمعنى واحدا» (17).

بناءً على هذا النص الأخير، فإن الأزهرى لم يجزم بزيادة الدال أو الميم من (صَلْخَدَمِ)، أو أصالتهما. وكان رأيه متأرجحًا بين ذلك. ويبدو أن أبا العلاء قد اطلع عليه، واختار الاحتمال القائل بأصالة دينك الحرفين في ذلك الاسم.

اشتقاق الزرج: أما بخصوص (الزَّجِد) و(الزَّجج)، فإن أبا العلاء أبقى إلا أن يفصل القول في اشتقاقهما بدقة، فراح يستعرض مهاراته في علم التَّصْرِيف، فناقش المسألة مع الشاعر - على ما تَحْيَلُهُ - بما يفيد أن (الزَّجج). رُباعي مجرد. وهذا ما عليه بعض النحاة أمثال "ابن يعيش"، و"ابن عقيل" (18). وأوضح أن (الزَّجج) ليس هو الأصل الذي أخذ منه الزَّجِد (زيادة الدال، وإن كانت هذه ليست من حروف الزيادة العشرة (سألتمونيها). وأن العكس هو الصحيح. كأنه أحسن أن الذي يعرف لفظي (الزَّجِد) و(الزَّجج)، قد يتبادر إلى ذهنه أن (الزَّجج) أصلٌ زيدت في آخره الدال؛ فكان (الزَّجِد). والحقيقة خلاف ذلك في نظره.

حکم الدال في زَبْرَجِد، واشتقاق الزَّبْرَج، وأسبقية المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

جعل (الزَّبْرَجِدَ) خماسيًا مجردًا، بَنَوْا منه الفعل (يُزْبِرُجُ)؛ من الحروف الأربعة: الزاي، والباء، والراء، والجيم، دون الدال؛ لأنه لا يمكن أن يُؤْتَى بالفعل، في العربية، على أكثر من خمسة حروف أصول. إذ أكثر ما يكون عليه الفعل في حالة التجرد أربعة أحرف أصلية، قال ابن مالك:

«وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدًا \*\*\* وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتَّاعِدًا» (19).

ثم ذهب إلى أنهم بَنَوْا من الفعل (يُزْبِرُجُ) اسمًا، فقالوا (زَبْرَجُ). يظهر هذا كله في قوله: «فِيْلَهُمُ اللَّهُ الْقَادِرُ "ابْنَ أَحْمَرَ" عِلْمَ التَّصْرِيفِ، لِيُرِيَّ الشَّيْخَ [ابن القارح] بُرْهَانَ الْقَدْرَةِ، فيقول "ابن أحمر": وماذا الذي أنكرت أن يكون الزَّبْرَجُ من لفظ الزَّبْرَجِد؟ كأن فعلا صُرِّفَ من الزَّبْرَجِدِ، فلم يُمكن أن يُجَاءَ بحروفه كلها، إذ كانت الأفعال لا يكون فيها خمسة حروف من الأصول، ففعل يُزْبِرُجُ، ثم بُني من ذلك الفعل اسم فقيل: زَبْرَجُ، ألا ترى أنهم إذا صَعَّرُوا فَرَزْدَقًا قالوا: فُرَيْزِدُ، وإذا جَمَعُوهُ قالوا: فَرَازِدُ؟ وليس ذلك بدليل على أن القاف زائدة» (20).

تجدر الإشارة هنا إلى أن ما ذكره أبو العلاء من إلهام "ابن أحمر" علم التصريف، إنما هو علمه هو نفسه أراد أن يضعه بين أيدي تلاميذه، وقراء الرسالة، على لسان الشاعر. هذه هي طريقته في الإدلاء بآرائه في معظم المسائل اللغوية التي أثارها في رسالة الغفران؛ فقد دأب، في مُصَنَّفِهِ هذا، على أن يتخذ من الشعراء الجاهليين والاسلاميين جُنُودًا يناصرونه، وينافحون عن آرائه في كثير من المسائل اللغوية والأدبية والنقدية وغيرها.

وبعد، لقد برهن أبو العلاء على أن الدال في (زَبْرَجِد) أصلية، مشيرًا بذلك إلى أنها ليست زائدة كذلك في (صَلْخَدَم)، مخالفًا بذلك "الخليل ابن أحمد" الذي قال عنه إنه ادعى زيادتها في هذا الاسم، كما رأينا قبل قليل.

وهنا لا بد من الوقوف وقفة تأملية لتسجيل ما يمكن تسجيله من الملاحظات على ما تقدم.

إن مناقشة أبي العلاء لاشتقاق (الزَّبْرَج) من (يُزْبِرُجُ) المأخوذ بدوره من (الزَّبْرَجِد)، بهذه الطريقة تدل بلا ريب على أحد أمرين:

حكم الدال في زَرْجِد، واشتقاق الزَّيْج، وأسبقيه المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

أحدهما أن يكون قد عَدَّ هذا اللفظ (الزَّيْجِد) عربياً أصيلاً؛ لأن الكلام على الزيادة والحذف والوزن داخل في باب التصريف. والتصريف يتناول الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة. أما الأسماء المبنية والحروف والأسماء الأعجمية فلا شأن له بها، لأنها قوالب جامدة لا يدخلها التغيير.

والآخر أن يكون أبو العلاء قد عامل اللفظ (زيرجد) معاملة الألفاظ العربية؛ لأنه عَرَّب وأخضع لوزن من أوزان العربية (فَعَلَّل).

وكان العرب إذا عَرَّبوا لفظاً تصرفوا فيه عن طريق الاشتقاق، فاشتقوا من كثير من الكلمات الأعجمية ما يُلبِّي حاجتهم في الكلام، من الأفعال والمصادر (21).

وهذا ما أقرّه "ابن جني" حيث قال: «إن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة كما تشتق من أصول كلامها.... وحكى أبو زيد: رجل مُدْرَهَم» (22). معنى مُدْرَهَم، كثير الدراهم، وهو مشتق من (دَرَهَم). وهذا كما يفعل عرب العصر الحديث الذين أدخلوا في العربية ألفاظاً أجنبية بلفظها كما كانت في لغاتها الأصلية، ثم اشتقوا منها، نحو: (تَلْيُفُون) واشتقوا منه الفعل (تَلْفَن).

فقد أقرّ هذه المسألة بعض الباحثين اللغويين في العصر الحديث، فذهب إلى أن الاشتقاق من اللفظ الأعجمي هو المعيار الذي يشعرونا بأنه قد دخل في العربية وأضحى من صميم مفرداتها.

قال الدكتور "عبد الصبور شاهين": «أما الاشتقاق من الأعجمي فهو بحق المقياس الوحيد الذي يوحي بأن الكلمة قد دخلت فعلاً في العربية، وأصبحت من مفرداتها» (23).

لم يُلقِ أبو العلاء بالاً إلى مسألة تعريب (زَرْجِد)، فلم يشر إلى ذلك مطلقاً. وعامله معاملة الألفاظ العربية الأصيلة، كما أُلِّمعت في الصفحات السابقة. لكنه أَحَسَّ أن مناقشته (الزَّيْج) و(الزَّيْجِد) تثير في ذهن القارئ مسألة أخرى على جانب كبير من الأهمية؛ هي مسألة الأصل والفرع بين المصدر والفعل. وهي إحدى مسائل الخلاف البصري الكوفي، ترتيبها في كتاب "ابن الأنباري" الثامنة والعشرون (24). وقد ناقشها العلماء من المدرستين وأدلّوا فيها بِجُجَج وآراء ليس

حکم الدال في زَبْرَجِد، واشتقاق الزَّبْرَج، وأسبقية المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

هذا مجال عرضها؛ إذ لا أرى فيه فائدة. وأشير بسرعة إلى أن البصريين قد ذهبوا إلى أن المصدر أصل والفعل فرع عليه، وخالفهم الكوفيون فذهبوا إلى أن الفعل هو الأصل والمصدر فرع عليه. ولكل فريق حُجَجُه وأدلَّتُه، وهي مبسوسة في كتاب ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.

ذهب أبو العلاء فيها مذهب البصريين، لكنه لم يتحجج بحجهم، وإنما اعتمد في الإدلاء برأيه على ما قدمه في مناقشة اشتقاق (الزَّبْرَج) من فعل مأخوذ من (الزَّبْرَجِد)، كما تقدم - فاستدل - من خلال ذلك - على أصلية المصدر وفرعية الفعل، وذلك أيضا بأسلوب لطيف في المناقشة والإثبات.

تقدم في حوار أبي العلاء مع الشاعر، أنهم بَنَوْا فعلاً (يُزْبِرَج) من (زَبْرَجِد)، ثم كان لهم من ذلك الفعل اسمٌ هو (الزَّبْرَج). وهنا بدا له أن هذا القول قد يُوهم بأن الفعل هو الأصل الذي اشتق منه الاسم؛ إذ كان (الزَّبْرَج) مِنْ (يُزْبِرَج)، كما نص على ذلك.

فأوضح أن الأصل هو (زَبْرَجِد) الذي بُني منه الفعل (يُزْبِرَج). وأن الأصل الواحد قد يكون له أكثر من فرع، ومثّل لذلك بالصفة الجارية على الفعل؛ كاسم الفاعل والصفة المشبهة... إلخ. فأبان أن مقولة (الصفة الجارية على الفعل) لا تعني أنها مُشتقة منه، بل الأصل هو المصدر الذي تكون له فروع، يتقدم بعضها على بعض؛ كما يتقدم الفعل، من هذه الناحية، على الوصف الجاري مجراه. فالفعل فرع والوصف فرع آخر، وهكذا. ولتقريب الصورة إلى الأذهان، أقول: (الإكْرَامُ)، مثلاً: مصدر، و(يُكْرَمُ) فرعٌ عليه، و(كْرِيمٌ) فرعٌ آخر، إلا أن الفعل مُقدّم في الاشتقاق من الاسم على الوصف، وهكذا.

قال أبو العلاء: «فيقول [ابن القارح] - خلد الله أفاضه في ديوان الأدب - كأنك زَعَمْتَ (25) أن فعلاً أخذ من الزَّبْرَجِد، ثم بُني منه الزَّبْرَج، فقد لَرِمَكَ على هذا، أن تكون الأفعال قبل الأسماء. فيقول "ابن أحمَر": لا يلزمني ذلك، لأني جعلتُ زَبْرَجِدًا أصلاً، فيجوز أن يحدث منه فروع ليس حكمها كحكم الأصول. ألا ترى أنهم يقولون: إن الفعل مشتق من المصدر. فهذا أصل، ثم يقولون: الصفة

حكم الدال في زَوَجِد، واشتقاق الزَّوَج، وأسبقية المصدر على الفعل في رأي أبي العلاء المعري.

الجارية على الفعل، يعنون الضارب والكريم وما كان نَحْوَهُما، فليس قولهم هذه المقالة، بدليل على أن الصفة مشتقة من الفعل، إذ كانت اسمًا، ولمدَّعٍ أن يقول: الفعل مشتق من المصدر فهو فرع عليه، والصفة فرع آخر؛ فيجوز أن يتقدم أحد الفرعين على صاحبه»(26).

بهذه الطريقة الفنية أثار أبو العلاء مسألة الأصل والفرع بين المصدر والفعل، وبهذا اكتفى في إثبات رأيه فيها؛ كأنه كان يرى أنها مسألة بسيطة لم تكن تستلزم ذلك العناء الكبير في النقاش والجدال الطويلين بين علماء المدرستين. والله أعلم.

### هوامش البحث:

- 1 العرب. دار إ- انظر "شعر عمرو بن أحمَر الباهلي". جمعه وحققه حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. (د.ط.). (د.ت.). ص. 86
- 2 - في رحلته المتخيَّلة إلى العالم الآخر، في رسالة الغفران، حيث انتقل بـ"ابن القارح" - بطل الغفران - وطاف به في الجنة والنار. فجمعه بكثير من الشعراء والأدباء والعلماء، وحاوهم على لسانه في كثير من المسائل اللغوية والأدبية.
- 3 - أبو العلاء المعري. أحمد بن سليمان. (ت 449 هـ). رسالة الغفران. تحقيق. عائشة عبد الرحمن. دار المعارف. القاهرة. ط8. ص244-245.
- 4 - الجوالقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الحَضِر (ت 540 هـ). المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: تحقيق: أحمد محمد شاكر. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة. ط2. سنة 1969م. ج2. ص. 223
- 5 - انظر الخفاجي. شهاب الدين أحمد. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل. صححه السيد محمد بدر الدين النعساني. مطبعة السعادة. مصر. ط1. سنة 1325 هـ. ص. 100
- 6 - انظر فاطمة الجامعي الحبابي. لغة أبي العلاء المعري في رسالة الغفران، دار المعارف القاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ص. 356
- 7 - انظر ابن منظور. أبو الفضل جمال الدين لسان حياء التراث العربي. بيروت. مادة (ز.ج.ج). (ج.)

- 8 - انظر رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية: مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط2. سنة 1983م. ص.359
- 9 - انظر رمضان عبد التواب. المرجع نفسه. ص359. كذلك إيميل بديع يعقوب. فقه اللغة العربية وخصائصها. دار العلم للملايين. ط2. سنة 1986م. ص.216
- 10 - ابن جنبي. أبو الفتح عثمان (ت. 392 هـ). الخصائص: تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي. بيروت. (د.ط.). (د.ت.). ج1. ص.114
- 11 - ابن منظور. لسان العرب. مادة (ز.ج.ج.).
- 12 - يعني بصاحب العين "الخليل بن أحمد الفراهيدي، إمام أهل البصرة في اللغة والنحو. والعين معجمه المشهور في اللغة.
- 13 - أبو العلاء المعري. رسالة الغفران. ص.245
- 14 - سيبويه. أبو بشر عمرو بن قنبر (ت. 180 هـ). الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب. ط3. سنة 1983م. ج4. ص.301
- 15 - انظر ص5. من هذا البحث.
- 16 - انظر ابن منظور. لسان العرب: مادة (ص.ل.م.).
- 17 - انظر ابن منظور. المصدر نفسه: مادة (ص.ل.م.).
- 18 - انظر ابن يعيش. موفق الدين يعيش. شرح المفصل: عالم الكتب (د.ط.). (د.ت.). ج6. ص136، وكذلك انظر ابن عقيل. بهاء الدين عبد الله الهمداني المصري (ت.769 هـ) شرح ابن عقيل: تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت - لبنان. ط14. سنة 1964م. ج2. ص.532
- 19 - انظر ابن عقيل، المصدر نفسه. ج2. ص.532
- 20 - أبو العلاء المعري. رسالة الغفران. ص245-246
- 21 - انظر فاطمة الجامعي الحبابي، لغة أبي العلاء المعري في رسالة الغفران. ص.319

- 22 - ابن جنبي. الخصائص. ج1. ص. 358
- 23 - عبد الصبور شاهين. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: مكتبة الخانجي بالقاهرة. (د.ط.). (د.ت.). ص. 339
- 24 - انظر ابن الأنباري. كمال الدين أبو البركات. (577 هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا. (د.ط) سنة 1997م. ج1. ص. 235
- 25 - الضمير في (زَعَمْتَ) للشاعر عمرو بن أحمَر الباهلي، لأن الحوار معه.
- 26 - أبو العلاء المعري. رسالة الغفران. ص. 246.
- ثبت المصادر والمراجع :
- 1 - ابن الأنباري. كمال الدين أبو البركات (ت. 577 هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية. صيدا. (د.ط). سنة 1977م. ج: 1.
- 2 - إميل بديع يعقوب. فقه اللغة العربية وخصائصها. دار العلم للملايين. ط: 2. سنة 1986م.
- 3 - ابن جنبي. أبو الفتح عثمان. (ت. 392 هـ). الخصائص: تحقيق. محمد علي النجار. دار الكتاب العربي. بيروت. (د.ط.). (د.ت.). ج: 1.
- 4 - الجوالقي، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الحَضِر (ت 540 هـ). المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: تحقيق: أحمد محمد شاكر. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية. القاهرة. ط2. سنة 1969م. ج. 2.
- 5 - الخفاجي. شهاب الدين أحمد. شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدحيل. صححه السيد محمد بدر الدين النعساني. مطبعة السعادة. مصر. ط1. سنة 1325 هـ.
- 6 - رمضان عبد التواب. فصول في فقه العربية: مكتبة الخانجي بالقاهرة. ط2. سنة 1983م.

- 7 - سيبويه. أبو بشر عمرو بن قنبر (ت. 180 هـ). الكتاب: تحقيق عبد السلام محمد هارون. عالم الكتب. ط3. سنة 1983م. ج.4
- 8 - عبد الصبور شاهين. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: مكتبة الخانجي بالقاهرة. (د.ط.). (د.ت.).
- 9 - ابن عقيل. بهاء الدين عبد الله (ت 672 هـ). شرح ابن عقيل. تحقيق. محمد محي الدين عبد الحميد. (د.ط.). سنة 1964م. ج:2.
- 10 - أبو العلاء المعري. أحمد بن سليمان. (ت 449 هـ). رسالة الغفران. تحقيق. عائشة عبد الرحمن. دار المعارف. القاهرة. ط8. (د.ت.).
- 11 - شعر عمرو بن أحمر الباهلي. جمعه وحققه حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. (د.ط.). (د.ت.).
- 12 - فاطمة الجامعي الحبابي، لغة أبي العلاء المعري في رسالة الغفران. دار المعارف. القاهرة. (د.ط.). (د.ت.).
- 13 - ابن منظور أبو الفضل جمال الدين. لسان العرب.
- 14 - ابن يعيش. موفق الدين يعيش. شرح المفصل: عالم الكتب (د.ط.). (د.ت.). ج.6.